

نموذج

مشروع خطة أطروحة لتسجيل درجة الدكتوراة

عنوان البحث:

تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي على وسائل الإثبات
في النظام السعودي – دراسة تحليلية

**The impact of artificial intelligence
technologies and digital transformation on
methods of proof in the Saudi system – an
analytical study**

اسم الباحث : نوران سامي الأتاسي

الرقم الجامعي: 232002361

الكلية: تقنية معلومات – درجة دكتوراة

1447 هـ - 2025 م

مقدمة الدراسة

في أهبّة التطورات التقنية وما تقضيه دائماً البرمجيات الرقمية المتقدمة من تطورات في الذكاء الاصطناعي والخوارزميات القائمة عليها من تقدم، ففي ظل التحول الرقمي الذي تشهده المملكة العربية السعودية يدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف قطاعات الدولة، كجزء من رؤية 2030. هذا التحول ينعكس بشكل عميق في منظومة الإثبات القضائي، حيث تتزايد الاعتماد على السجلات الرقمية والبيانات المحللة بالذكاء الاصطناعي، إضافة إلى الأنظمة الحكومية التي تولّد وتخزن أدلة قابلة للاعتماد القضائي .

في ظل هذا التطور، تبرز إشكالية أساسية تتعلق بمدى مناسبة وسائل وأدوات الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، وإلى أي مدى يمكن لهذه الوسائل أن تحافظ على مبادئ العدالة والمصادقية.

ينبغي ملاحظة أن الإطار القانوني في المملكة يعتمد في أصله على المبدئ الاسلامي مع وجود نظم وإجراءات قضائية مستمدة منها وبينها عناصر حديثة تتعلق بالبيانات الرقمية والتوثيق الإلكتروني. كما أن التحول الرقمي يطرح تحديات واسعة في مصادقية انتاج وتوليد البيانات، لذا يهدف هذا البحث إلى تحليل كيفية تداخل التقنيات الحديثة مع مبادئ الإثبات في النظام السعودي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ان التطور السريع الذي يشهد العالم في تحولات الذكاء الاصطناعي واثبات الأدلة التوليدية عن طريق الذكاء وسجلات المعاملات والتحويلات الرقمية في المملكة العربية السعودية يحدث فجوة معيارية بين نظام المبادئ القانون التقليدي القائم على الشريعة الإسلامي والواقع التقني لطب الشرعي الرقمي ومخرجات الدوال الخوارزمية مما قد يكون هناك على كاهل المبرمجين ومزود الذكاء الاصطناعي بالبرمجة الازمة لضمان موثوقية النتائج القضائية.

الكلمات المفتاحية :

الإثبات الرقمي، الأدلة الرقمية، التوثيق الإلكتروني، التوقيع الرقمي، جودة البيانات.

أسئلة البحث :

ماهي أنواع اثباتات للقضايا الجنائية الرقمية في المملكة السعودية؟
ماهي التحديات التي تواجه العاملين في النظام القضائي الجنائية والمدينة؟
كيف ممكن التأكد من القوانين في تنظيم الجنايات الرقمية بما يثبت العدالة القضايا
الإلكترونية؟

أهمية الدراسة :

تنقسم أهمية الدراسة الى:

أهمية النظرية:

هذه الأنواع من الأبحاث تساهم في ترقية البيئات الرقمية معاصر في تطور اثباتات
القضاء في التشريعات الإسلامية.

الأهمية العلمية:

تقدم التحديات في مواجهة القضاء في صحة البيانات الرقمية وموثوقيتها وتحديد
أفضل الممارسات الإدارية في توثيق ادلة الرقمية.

أهداف الدراسة :

الهدف العام تقييم تطور في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في وسائل
الاثبات الأنظمة القضائية.

إطار مقارنة الإثبات في السعودية مع تجارب ذات صلة للوصول إلى أفضل
الممارسات وأكثرها استخدامًا.

فرضيات الدراسة :

في الإطار النظري

من المقترح في إطار النظري ان يكون هناك دمج لوصفيات القانونية النظرية ووضعها
في إطار لمناقشة في دمج العقوبات الجديدة في القانون القائم على الشريعة الإسلامية
وتجربتها مع التحول الرقمي الحاصل في اعتماد على نظريات المتوالدة في الذكاء
الاصطناعي.

اما من ناحية الشفافية والتفسير

كما نعلم ان الأدلة في الإنتاج الرقمي يتم الاعتماد على ثقة القضاة على الأدلة فيجب ان
يكون وجود الذكاء الاصطناعي لتأكيد الشفافية والموضوعية في تحليل وأخذ القرار.

نموذج الدراسة :

المتغيرات المستقلة (مسببة)

الإطار التنظيمي والإجرائي

1- جودة البيانات وسلسلة الحيازة.

2 مصداقية البيانات والقواعد الأساسية المبنية على الذكاء الاصطناعي.

المتغيرات التابعة (النتائج)

1 - قبول الأدلة الرقمية ووزنها في الأحكام.

2 - فاعلية وسرعة الإجراءات القضائية المقدرة.

3 - ثقة المجتمع القضائي في منظومة الإثبات الرقمية.

الدراسات المرجعية :

الدراسة الأولى: أحكام الإثبات بالوسائل الالكترونية: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والفقه الإسلامي

اعداد: عبد الرازق عبدالله حسين الحازمي، مجلة كلية الشريعة.

والقانون جامعة الملك خالد، ٢٠٢٢م. تتمحور مشكلة الدراسة في صعوبة الإثبات من خلال الأدلة الرقمية، وتكمن الأهمية في:

تقبل الوسائل الرقمية كوسائل إثبات لها صفات ومميزات الأدلة التقليدية في الإثبات.

وتهدف إلى استخدام الدليل الرقمي كوسيلة إثبات، واتباع الباحث المنهج الوصفي والاستقرائي.

وتتشابه الدراسة مع الدراسة الحالية في الإثبات بالوسائل الرقمية في النظام

السعودي، وتختلف في اهتمامها بمقارنة وسائل الإثبات الرقمية بين النظام السعودي والفقه

الإسلامي؛ في حين تهتم الدراسة الحالية بتناول وسائل الإثبات الرقمية بنظرة تحليلية.

الدراسة الثانية: ماهية الدليل الرقمي في النظام السعودي دراسة مقارنة من إعداد:

سلطان الجدعاني، رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز ٢٠٢٣م.

تتلخص مشكلة البحثي الوقوف على الأحكام المنظمة للأدلة الرقمية كوسيلة من وسائل

الإثبات، وتكمن الأهمية في تزويد رجال القضاء والعدالة بمرجع قانوني متخصص في الأدلة

الرقمية في النظام السعودي، وتهدف الدراسة إلى المقارنة بين الدليل الرقمي في النظام

السعودي والقانون الأردني، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن. وتتشابه

الدراسة مع هذه الدراسة في تناولها الوسائل الرقمية للإثبات، وتختلف عنها في مقارنتها بين النظامين السعودي والأردني

الدراسة الثالثة: القضاء الإلكتروني ووسائل الإثبات

إعداد : موسى عبد العزيز الزعاترة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، ٢٠٢١م. تتمحور مشكلة الدراسة في معرفة الحكم الشرعي للجرائم الإلكترونية ووسائل إثباتها،

وتكمن الأهمية في معرفة شروط وسائل الإثبات في القضاء الإلكتروني، وتهدف الدراسة

إلى معرفة الصور الجديدة لوسائل الإثبات الرقمية ومدى حجية الإثبات الرقمي، واتبعت المنهج المقارن والتحليلي والاستنباطي والاستقرائي، وتتشابه الدراسة مع الدراسة الحالية في بعض وسائل الإثبات، وتختلف عن الدراسة الحالية في استخدام وسائل الإثبات في القضاء الإلكتروني.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية :

يوجد العديد من المصطلحات الأكاديمية المعروفة على المستوى التحليلي الرقمي في الذكاء الاصطناعي ويمكن تعريفها كالتالي:

الإثبات في النظام السعودي: مجموع القواعد القانونية والشرعية التي تحدد ما يعتبر دليلاً مقبولاً ويُقدَّر وزنه في القضايا القضائية داخل المملكة، مع مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية ونصوص الأنظمة الحديثة

الأدلة الرقمية: أي معلومات قابلة للتحقق تُستخدم كإثبات وتنتجها أو تُخزنها ، AI مثل وثائق إلكترونية، سجلات حكومية، نتائج تحليلات) نظم رقمية وتخضع لمعايير موثوقية وتتبع (سجلات الحاسبات، رسائل بريد إلكتروني) الإثبات الرقمي: اعتماد الأدلة الرقمية كجزء من الدعوى القضائية، بما في ذلك تدقيق أصالتها، سلامة سلسلة الحيازة، وقبولها من المحكمة وفق معايير الإثبات.

التوثيق الإلكتروني: الإجراءات والتقنيات التي تسمح بإنتاج وتخزين وتوثيق المستندات والوقائع بشكل إلكتروني مع ضمان سلامة الهوية والأصالة ومصادقية الزمن والتعديل.

التوقيع الرقمي: طريقة تحقق من هوية الموقع وتوثيق صحة الوثيقة إلكترونياً باستخدام تقنيات تشفير، مع اعتراف قانوني بمصادقته كدليل.

إجراءات الدراسة :

التصميم والمنهجية التي سوف تبنى عليها الدراسة تصميم الوصفي التحليلي من المقترح في الإطار النظري أن يكون هناك دمج لوضعيات القانونية النظرية ووضعها لمناقشة دمج تقنيات الجديدة في القانون القائم على الشريعة الإسلامية على النظريات المتوالدة في الذكاء الاصطناعي .

الاطار العملى :

تحديد الاحكام القضائية بين مدة محددة وتحديد خاص في أي قضايا التي تتعلق بعنوان البحث

الاطار الزمنى :

تحديد الفترة الرقمية الزمنية التي تم تحديد فيها الخوارزميات التي تم ابتكارها لما تحتويه من حادثة المصدر.

منهج الدراسة :

تم اختيار البحث على عديد من الأصعدة لطرحها:

المكون الأساسي: أولها جمع البيانات المكون الأساسي لضمان جودة البحث وحصول على البيانات الكافية من اجراء المقابلات العديده من المحامين والقضاة المختصين والمستخدمين للتقنيات الحديثة.

المكون الفرعي: الاطلاع على قانون الفقهي ومحاكمات التقنية ومرافعات القضائية مبادئ التشريع الإسلامي المتبعة في التحكيم القضائي ومدى ادخال العوامل التقنية للاستفادة منها من ناحية النتائج.

المكون الكمي: نحتاج إلى بيانات دقيقة إحصائية سوف يتم استخدام واخذ بعين اعتبار المكون الأساسي والمكون الفرعي والاعتماد اللاحق على تحليل الاستبانة بعض عرضها على العينة المتكونة من محامين وقضاة وتقنيين في مجال تحليل البيانات حتى نصل الى موثوقية استخدام أدلة الذكاء الاصطناعي

، علما أنه سوف يستخدم استبانة تحتوي (أسئلة قصيرة – مقياس ليكرت) .

مجتمع الدراسة :

المحامين والقضاة العاملين في المنشأة الخاصة بأثبات القضايا وأيضا المسؤولين عن التحولات الرقمية ومستخدمين التقنيات الذكاء في كلا المجالين .

عينة الدراسة :

إذا تم اعتماد الدراسة سوف يتم اجراء مقابلات واستبانات عينة من المجتمع السعودي من قضاة ومحامين ومختصين أيضا في التحول الرقمي وتقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي

عينة من بعض القضايا الرقمية التي تضم اجراء تقني (بعد موافقة جهة المعينة)

حدود الدراسة : (المكانية – الزمانية – البشرية)

المكانية: مكاتب محامين – قضاة – المملكة العربية السعودية

الزمان: التحديثات والمستجدات للعام الحالي حتى يكون البحث يحتوي على معلومات محدثة

البشرية: محامين – قضاة - تقنين

المعالجات الإحصائية المقترحة :

من ممكن ان يكون هناك (تشتت) انحراف معياري – تكرار في نسب

خطوات تنفيذ الخطة الدراسية :

سوف يتم تقسيم الخطة البحثية الى 7 اقسام أساسية على مدار شهرين :

المرحلة التمهيدية (1-4) أسابيع

- مراجعة الادبيات السابقة وتحديد الفجوات في البحث
- بدء بتحضير أسئلة البحث فيما يتناسب مع الصياغة
- إطار النظري ومخطط المبدئي

المرحلة التحضيرية التصميمية (4-6) أسابيع

- انشاء استبانة وتوزيعها على العينة
- وضع خطة للوصول الى الأصول القانونية وتواصل مع مكاتب المحاماة
- حصول على تصاريح في حال زيارة المحاكم او المنشأة الحكومية

المرحلة جمع البيانات (6-8) اسبوع

- فرز البيانات بالصورة المناسبة

تحليل البيانات (8-9) اسبوع

- اعداد المسودة الأولى للبحث والبدء بمراجعة المبدئية

مرحلة الاعداد والنشر (10) اسبوع

بعد موافقة اللجنة المشرفة

المراجع :

(١) إكرام مختاري، تأثير ثورة التكنولوجيا على وسائل الإثبات الجنائية، مجلة العلوم القانونية، ميمون خراط،

٢٠١٤م، عدد ٢، ص ١٢٢

(٢) عبد الفتاح بيومي حجازي، مبادئ الإجراءات الجنائي في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، دار الفكر الجامعي،

مصر، ط ٢٠٠٦، ١م، ص ٧٨.

(٣) إكرام مختاري، تأثير ثورة التكنولوجيا على وسائل الإثبات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٢٢. (٤) عبد الفتاح بيومي حجازي، مبادئ الإجراءات الجنائي في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، مرجع سابق، ص ٧٩.

(4) نظام الإثبات الصادر بالمرسوم الملكي

رقم(م/٤٣) وتاريخ ٢٦/٥/١٤٤٣هـ. [?]نظام الإجراءات الجزائية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/٢) بتاريخ

(5) 22 / ١ / ١٤٣٥هـ. [?]نظام التعاملات الإلكترونية، الصادر

بالمرسوم الملكي رقم م/٨ بتاريخ

١٤٢٨/٣/٨هـ.

(6) القرآن الكريم